



د. ربيعة بن صباح الكواري

Dr.alkuwari@hotmail.com

علامة استفهام

لقد تعدت حكومة ابوظبيي كل حدود الرأفة والرحمة واصبحت من الانظمة التي لا تتمتع بالعدالة سواء كان ذلك داخل حدودها الجغرافية أو مع دول جيرانها التي تنكرت لها بأقصى أنواع الإجرام نكاية بأهل قطر وحقوقهم التي سلبت منهم ، بجانب العمل على مصادرة العقارات وهدم العلاقات الاجتماعية التي تمت بصلة للقطريين!!

الحق يعلو ولا يعلى عليه

حان موعد عقاب الإمارات وكشف جرائمها

2 1

له ولا يجب ان يتم التعامل معها ومع شعبيها بهذه الطريقة الفجة والاستفزازية بل والهمجية التي تغلب فيها عامل التمييز العنصري ضد المواطن القطري بلا رأفة ولا رحمة!!؟

كلمة أخيرة

القضاء الدولي لن يسكت في هذه المرة عن الاضرار التي طالت الالاف من المواطنين والمقيمين في دولة قطر .. وحان الاوان للاقتصاص من دولة الامارات لإيقافها عند حدها لمنع تكرار مثل هذه الجرائم مستقبلا .. فعندما يقول القضاء الدولي كلمته يجب ان تخضع وتركع الامارات لكل القرارات التي ستردعها بكل قوة.. وعليها ان تتعلم من هذا الدرس!!؟

ولهذا:

فمهما حاولت حكومة أبوظبي التحايل على القانون الدولي فإنها ستقع في مصيدة الانتهاكات التي لا تشفع لها بسبب هذه الاضرار الوخيمة التي أساءت للمواطنين القطريين بشكل صارخ .. فقد تشتتت العائلات القطرية وتمادت امارة ابوظبيي في التحريض والتمييز العنصري بهذا التصرف الاحمق .. كما صادرت حقوق الكثير بلا اسباب مقنعة.. وهو ما يعرض الدولة المنتهكة لعقوبات لن تكون سهلة أبدا.. بل ستكون موجعة مع تسديد الإمارات لغرامات مالية باهظة قد تحدث لأول مرة في تاريخها الحديث!!؟

ومن هنا:

فإن قطر أرادت من التوجه إلى القضاء الدولي لتأديب من تجاوز حدوده ولم يتوقف عن مواصلة ارتكاب جرائمه بحق الابرياء.. بل تمادى وتجاوز كل ما يمكن توقعه تجاه دولة تعتبر بمثابة جارة



التخبط السياسي لحكومة أبوظبي جعلها إمارة إجرامية أساءت لقطر انتقاماً منها دون وجه حق



التمييز العنصري جعل الإمارات ترتكب كافة التجاوزات بلا رحمة ولم يسلم منها حتى الأطفال

الشهادات الحية التي أثبتت تورط الامارات في الجرائم والانتهاكات الاخرى التي وثقتها الكثير من المنظمات الدولية ضد القطريين والقطريين وانتهكت الاعراف والقوانين الدولية بشهادة كل الخبراء والمحللين الدوليين!!؟

لهذا جاء القرار القطري التاريخي بتحويل كل الجرائم والاضرار التي تكبدها أهل قطر من قبل دولة الإمارات إلى القضاء الدولي ومحاسبة من ارتكبها بشكل اخترق الاعراف والشرائع الدولية!!؟

وهذا يجعلنا نؤكد على:

ان السياسة الإماراتية خلال حصار قطر جاءت لتثبت للعالم اجمع ان اهدافها المتغطرسية تجاه قطر جاءت لتوضح حقيقة مهمة مفادها ان قراراتها غير الصائبة تجاه قطر والقطريين هي تجاوزات لا يقبلها القانون الدولي ولا يعترف بها لكونها لا تقوم على القيم والمعايير السائدة في كافة المجتمعات.

الدعوى القطرية مدعومة:

حيث أصبحت الدعوى القطرية مدعومة من قبل التقارير الدولية.. وهناك ما يزيد على (1052) شكوى تم رصدها من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر .. بجانب المئات من